مجلة كلية الآداب

مجلة كلية الآداب، العدد **21**، يونيو 2026

DOI: 10.36602/faj.2026.n21.22

دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة

* مفيد خليفة البكباك

جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ليبيا

*m.elbakbak@misuratau.edu.ly

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414. https://doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

تاريخ التقديم :2026-04-27 تاريخ القبول :10 -2026-06 نشر إلكترونيا في:2026-06-12

ملخص البحث

إن المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية، وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد، فإن ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، إضافة إلى ذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تسخر كل من مجلس الأمن والمنظمات المالية، خدمة لمصالحها الاستراتيجية. وتنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات أهمها الجدل الواسع حول السياسة الخارجية الأمريكية من حيث الوسائل التي تستخدمها لتحقيق اهدافها وكذلك هيمنتها على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. حيث يهدف البحث الى التعرف على ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، مع التركيز على الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب الباردة 1991 وحتى عام 2024، لضمان الإحاطة بالتحولات الراهنة في النظام الدولي، من حيث توضيح الأهداف والمصالح التي تسعى الولايات المتحد إلى تحقيقها، فضلا عن أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها لتحقيق تلك الاهداف. وتتمحور اشكالية الدراسة حول ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال طبيعة المتغيرات التي تحكم نسق صنع السياسة الخارجية الأمريكية. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تكاملية جمعت بين أكثر من مدخل بحثي لتحقيق فهم أعمق للإشكالية محل البحث؛ حيث تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسة الخارجية الامريكية في سياقها الزمني، والمنهج الوصفي لرصد وتحليل التفاعلات السياسية كما تجلت في الواقع، فضلا عن المنهج التحليلي لتفسير طبيعة السياسة الأمريكية وأنماطها. وخلصت الدراسة إلى نتيجة أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة تختلف جذريا عما كان قبلها، ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات أهمها التحولات التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية مثل ظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية والإقليمية وظهور الإرهاب والاعتماد الدولي .

الكلمات المفتاحية: *السياسة الخارجية الأمريكية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ النظام الدولي؛ الحرب الباردة.*

© المؤلف، 2026. هذا العمل مرخص بموجب **CC BY-4.0**

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

1. المقدمة

تحظى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام عالمي كبير سواء في الأوساط الإعلامية والشعبية، بفعل دورها الريادي في العالم ما بعد الحرب الباردة، مما جعل الانتخابات الأمريكية تحظى باهتمام عال من قبل مختلف المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية وحتى الرأي العام العالمي، وهذا من منطلق الأهمية البالغة للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث أصبحت هذه الأخيرة (السياسة الخارجية الأمريكية) الحفاظ على الهيمنة من بين أولويات النظام الأمريكي الحاكم، نظرا لدورها الفعال في تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وكذا تعزيز النفوذ الأمريكي عبر مناطق العالم، فأصبح صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نهاية الخرب الباردة، لا يمكنه تجاهل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية سواء كانت داخلية أو خارجية. حيث تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة امتداد للسياسة الداخلية، وترتكز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على القيم الليبرالية والديمقراطية والنظام الرأسمالي (الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية والبرلمانية، واقتصاد السوق، واحترام حقوق الانسان)، وتمتلك قوة عسكرية متميزة وتكنولوجيا متقدمة تستخدمها في حالة تهديد أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، إضافة إلى دورها المؤثر في المنظمات الدولية والاقليمية، فضلا عن تأثيرها الواضح في المنظمات المالية الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، إضافة إلى التحالف الاستراتيجي مع دول أوروبا الغربية، أو ما يطلق عليه بالمعسكر الغربي، وهو ما استطاعت من خلاله احتواء ومواجهة المد الشيوعي والمعسكر الاشتراكي وإيقاف المد السوفييتي على النطاق العالمي .

كما أن المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب وتقويم منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية، من خلال التأكيد على نشر قيمها وأطروحاتها السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من تباين الأفكار والاتجاهات المطروحة في هذا الصدد، فإنه ثمة اتفاقا على ضرورة دعم ودفع دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، لا سيما وأن أوروبا منشغلة في تثبيت الاتحاد الأوروبي، وروسيا مهتمة بشؤونها الداخلية، وسعي الصين لتعزيز اقتصادها، وكذا الحال بالنسبة لليابان، إضافة إلى ذلك، استطاعت الولايات المتحدة أن تسخر كل من مجلس الأمن والمنظمات المالية، خدمة لمصالحها الاستراتيجية؛ وأصبحت المهمات الرئيسية لصناع القرار في الولايات المتحدة خلق الظروف الدولية التي تمكنها من تحقيق جملة من الأهداف والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، يشتى الوسائل والآليات.

1.1. مشكلة البحث:

في هذه الدراسة نحن بصدد الإجابة عن الإشكالية التالية: تتمحور اشكالية الدراسة حول ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال طبيعة المتغيرات التي تحكم نسق صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

1. 2. أسئلة البحث:

تسعى الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات متمثلة في الآتي:

– ما هي مصالح وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية؟

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

– ما هي الوسائل والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق اهدافها؟

1. 3. أهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث توضيح الأهداف والمصالح التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، فضلا عن أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها لتحقيق تلك الاهداف. كما يهدف البحث إلى تحليل كيفية التوازن بين الدوافع المتعارضة، ويفحص الآثار الناتجة عن التوازن أو اختلاله، كما يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها في تحديد أولوياتها، وما إذا كانت القيم أو المصالح تظل العامل الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية؛ واجمالا، فإن البحث يساعد على فهم ديناميكيات السياسة الخارجية وتطور العلاقات الدولية، ويتيح دراسة أعمق في كيفية تأثير هذه الدوافع على القرارات السياسية على الساحة العالمية.

1. 4. فرضيات البحث:

في إطار سعي الباحث للإجابة على التساؤلات السابقة، تنطلق الدراسة من فرضيات عدة تساهم في تحديد أهداف هذه الدراسة، وعليه نسعى لاختبار الفرضيات الأتية:

– هناك علاقة طردية بين طبيعة النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية (ما بعد الحرب الباردة) ، وتزايد الدور الأمريكي في السياسة الدولية من حيث تعزيز مكانتها العالمية، بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أمريكا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين .

– ثمة علاقة تأثيرية بين نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية، مما انعكس بشكل كبير على نسق صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية .

– تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية باختلاف المنطلقات الفكرية والمرجعية المهنية لكل من الادارات الأمريكية المتناوبة، وهذا ما ينعكس على مخرجات القرار السياسي الخارجي.

5.1. مفاهيم البحث:

- **السياسة الخارجية:**

المعروف على مستوى أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي –من الناحية النظرية – إطارا منهجيا ومعرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف، باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، وبذلك لزم الأمر أن يتم رصد بعض المحاولات لتعريف السياسة الخارجية، ومنها: التعريف الذي يقدمه "جيمس روزنو James Rosen "، حيث يخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا، ويقارب الواقع الملموس والبعد العملي للظاهرة، فيقول بأن: "السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها" .(James, 1974, P. 6) ، بينما يقدم الدكتور محمد السيد سليم تعريفا يأخذ في الاعتبار الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، حيث قال: "يقصد بالسياسة الخارجية، برنامج العمل العلني الذي يختاره

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

المثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"(سليم، 1998، ص7). ويذهب الدكتور أحمد نوري النعيمي إلى القول بأن "السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية، تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، والتي تترجم على واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية" (النعيمي، 2001، ص28). وهكذا يمكن القول إن السياسة الخارجية، تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية، والتي تطبق عمليا من خلال السلوك الخارجي، لتحقيق اهداف في البيئة الدولية.

- **الحرب الباردة**:

أول من استعمل مفهوم الحرب الباردة هو "برنارد باروش" مستشار الرئيس الأمريكي عام 1647، في مناقاشاته في الكونغرس وهو بشير إلى طبيعة المواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت، على الجبهات السياسية والاقتصادية والاعلامية، وإن الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوفييتي السابق "ستالين" في فبراير 1946 الذي أكد فيه حتمية الصراع مع القوى الرأسمالية (السعيدي، 2011، ص29). وقد ترافقت هذه الحقبة الممتدة بين 1947 – 1991م بملامح بنيوية صاغت السياسة الأمريكية، ومن أبرزها: سياسة الاحتواء التي خطها الدبلوماسي جورج كينان، ومبدأ الرئيس ترومان عام (1947) لدعم الشعوب الحرة ضد الشيوعية، ومشروع مارشال عام 1948م لإعادة إعمار أوروبا الغربية، وتأسيس الأحلاف العسكرية كحلف الناتو عام 1949م.

1. 6. الدراسات السابقة:

شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009).

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية، وبيان دور المحددات الداخلية والخارجية بها، كما أشارت الى اهداف الولايات المتحدة الأمريكية، كما اهتمت الدراسة ببيان الأدوات التي تستخدمها وفقا لمصالحها الاقتصادية، ومن نتائج هذه الدراسة إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو المصلحة القومية العليا، وإن التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث 11 سبتمبر 2001، إنما ينسجم ذلك مع الصيرورة التاريخية للدولة الأمريكية، حيث تتبوأ القوة مكانة مركزية بوصفها مكوناً أصيلاً لا يتجزأ من ماهية النموذج الأمريكي وفلسفته السياسية.

2. المنهجية:

اعتمدت الدراسة على منهجية تكاملية جمعت بين عدد من المناهج البحثية بما يحقق فهما أشمل لموضوع السياسة الخارجية الأمريكية في إطار التفاعل بين القيم والمصالح؛ حيث تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسة الخارجية الامريكية عبر مراحلها المختلفة وبيان السياقات والظروف التي أسهمت في تشكيل توجهاتها، كما اعتمدت المنهج الوصفي لرصد وتحليل أنماط السلوك والتفاعلات السياسية كما تجلت في الواقع، فضلا عن المنهج التحليلي لتفسير طبيعة هذه السياسة وأنماطها وأدواتها وأهدافها في ضؤ إشكالية القيم والمصالح؛ وبذلك سعت الدراسة إلى تقديم مقاربة شاملة تجمع بين التتبع التاريخي، والوصف

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). 21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

الواقعي، والتحليل التفسيري، بالاعتماد على قائمة ثرية من المراجع سوف نسعى لتغطية الموضوع ولو نسبيا.

3. الإطار الزماني والمكاني:

إن المنهجية العلمية تتطلب تحديد المكان والفترة الزمنية التي تتضمنها الدراسة وفق الاتي:

1.3. زمانياً:

تحاول هذه الدراسة بيان ملامح السياسة الخارجية الامريكية على مدى العقود الأخيرة، في الفترة الممتدة منذ رصد ملامحها بنهاية القطبية الثنائية، مابعد نهاية الحرب الباردة 1990، بما في ذلك تداعيات احداث سبتمبر 2001، وما طرأ من تحول في العلاقات الدولية، وصولا إلى التحولات الراهنة، بالإعتماد على الوثائق والمستندات الرسمية الصادرة عن الخارجية الأمريكية (كالخطة الاستراتيجية المشتركة (2022–2026)، كعينة مادية لتحليل طبيعة التوازن الديناميكي للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلتها المعاصرة، وذلك لاعتبارات تتعلق بالمتغيرات والمستجدات على واقع النظام الدولي، في اعقاب انتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

2.3. مكانياً:

لا تقتصر مساحة الدراسة على جغرافيا أو رقعة معينة، بقدر ما تبحث في طبيعة دور السياسة الأمريكية بشكل عام في أي مكان تدخلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية.

4. المصالح الأمريكية ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوى العالمية الكبرى التي تمتلك تأثيرًا واسعًا على الصعيد الدولي، حيث يتجلى هذا التأثير من خلال مصالحها المتنوعة سواء كانت سياسية أو اقتصادية، أو أمنية وعسكرية، ولتحقيق هذه المصالح، تنتهج الولايات المتحدة سياسة خارجية مبنية على مجموعة متنوعة من الوسائل والأدوات الاستراتيجية، التي تساهم في تعزيز موقع الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وتمكينها من مواجهة التحديات العالمية بما يتناسب مع مصالحها الوطنية.

سنتناول في هذه الفقرة المصالح الامريكية بشكل عام، والوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها، حيث يركز في جزئه الأول أن المصالح الأمريكية في العالم تعتبر محورية لتوجيه السياسة الخارجية، لتشمل المصالح السياسية والمصالح الأمنية والعسكرية والمصالح الاقتصادية، ويعكس في الجزء الثاني من المبحث كيف تُوظف الحكومة الأمريكية مجموعة الوسائل والأدوات، المتمثلة في الوسائل السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، بشكل فاعل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، في عالم مليء بالتحديات والتغيرات المستمرة؛ والتي سنعرضها وفق الآتي:

1. 4. المصالح الأمريكية:

تعتبر المصالح الأمريكية في السياسة الدولية جزءاً أساسياً من استراتيجية الولايات المتحدة على الساحة العالمية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لعبت الولايات المتحدة دوراً بارزاً في تشكيل النظام الدولي، مما جعلها تسعى إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية والأمنية .

إن الهدف الأسمى للسياسة الخارجية لكل دولة، هو الحفاظ على سلامة الوطن واستقلاله، لكن هذا الهدف العام ينطوي على مجموعة كبيرة من الأهداف الفرعية، التي تعبر عن المصالح المتنوعة للدولة، ذات الطابع السياسي والاقتصادي والأمني،

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

ولتحقيق هذه الأهداف والمصالح، فإن الدول تتخذ مجموعة من الإجراءات والوسائل اللازمة، لضمان الوصول إلى أهدافها ومصالحها، وهي إجراءات ووسائل يجب أن تقوم على الوضوح والتناسق، الذى يبدأ عادة برسم الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية وتحديد أهدافها، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية والأهداف (ممدوح، 1995، ص65) .

إن فهم هذه المصالح يساعد في تحليل كيفية تأثيرها على القرارات السياسية والعسكرية، وكذلك على العلاقات الدولية بشكل عام. سنستعرض في هذا المبحث أبرز المصالح الأمريكية، وكيف تتفاعل مع الأحداث الجارية في العالم.

1.1.4. المصالح السياسية:

تعتبر المصالح السياسية للولايات المتحدة الأمريكية موضوعًا معقدًا ومتنوعًا، يتداخل فيه التاريخ، والاقتصاد، والأمن القومي؛ فمنذ نشأتها، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز دورها في النظام الدولي، مما أدى إلى تطوير استراتيجيات تتماشى مع أهدافها الوطنية، حيث تتراوح هذه المصالح بين تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية.

لعل من أبرز المصالح للولايات المتحدة الأمريكية، في هذه المرحلة التي تتسم بالهيمنة، هي المصالح السياسية، أي ضمان استمرار الوضع الدولي على ما هو عليه، أو زيادة نفوذها في هذا الوضع، لذلك فإن جزءا كبيرا من سياستها، يذهب إلى الحفاظ أو تدعيم الوضع الدولي القائم، فالولايات المتحدة لها مصالح سياسية مهمة، وفي هذه الفقرة، سنستعرض أبرز المصالح السياسية، وكيف تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى؛ والتي نوردها وفق الآتي:

- **تقويض النفوذ الأوروبي:**

منذ نهاية الحرب الباردة، بدأت الولايات المتحدة تلعب دورًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام العالمي وتوسيع نفوذها على حساب القوى الأوروبية في عدد من المناطق الاستراتيجية. في العقدين الأخيرين، شهدنا عددًا من الأمثلة المعاصرة التي تكشف عن سعي واشنطن لتقويض النفوذ الأوروبي في مناطق متعددة حول العالم. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مطلع تسعينيات القرن الماضي، والولايات المتحدة تعمل على تعزيز هيمنتها على المنظومة الدولية، بعد غياب منافسها الرئيسي عن الساحة الدولية، ومن أجل ذلك عملت الولايات المتحدة على محاصرة النفوذ الأوروبي في بعض المناطق كمنطقة شمال أفريقيا خاصة في المغرب العربي، وهذا ما أثار حفيظة الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، التي تعتبر أنها منطقة نفوذ فرنسية وبوابتها على أفريقيا، وأن الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة ودخول الشركات الأمريكية إليها، منافسة للشركات الأوروبية، يشكل تضييقا لهذا النفوذ ومنافسة لها، وهذا الاختراق هو بداية منافسة قوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المنطقة، والذي بدأ يتجسد من خلال مشاريع شراكات مع دول هذه المنطقة (ممدوح، 1995، ص ص27–28). ففي هذا الإطار طرحت الولايات المتحدة عام 1993 مشروعا لإنشاء نظام للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودعت دول المنطقة إلى حضور المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة الدار البيضاء المغربية عام 1994، لصياغة مشروعات للتعاون الاقتصادي الإقليمي، ودعي الاتحاد الأوروبي إلى هذا المؤتمر كمراقب، ولهذا اعترض الاتحاد الأوروبي على المقترح الأمريكي لإنشاء بنك

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). 21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

للتنمية في الشرق الأوسط، يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويله جزئيا، بعد أن أدرك الدور الهامشي المرسوم له في المشروع الشرق الأوسطي (سليم، 2004، ص10).

ومنذ طرح هذا المشروع بدأ الأوربيون يدركون مبكرا، المحاولات الأمريكية البادية لتهميش دورهم ، وعملوا بدورهم على مجابهة هذا التهميش، وعندها دفعوا بعد ذلك خلال القمة الأوروبية، التي عقدت بمدينة برشلونة الإسبانية عام 1995، بـ"مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية" والتي عرفت بـ "عملية برشلونه 5+5" عام 1995، بمشاركة أكثر من 15 دولة، وكان الغرض المعلن من هذا المشروع هو خلق "منطقة سلام واستقرار وأمن في منطقة البحر المتوسط"، من خلال مجموعة واسعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وكان يفترض أن تتحقق الأهداف الأمنية الأوروبية، عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط، لتسوية المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والترويج للحكم الديموقراطي، واحترام حقوق الإنسان في المنطقة، وتحسين الوعي الاجتماعي والثقافي المتبادل، على جانبي البحر المتوسط، وذلك من أجل ضمان استمرار التواصل مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وإثبات القدرة الأوروبية على الوجود والمنافسة على الساحة الدولية؛ وبالتالي فإن هذه التحركات الأمريكية، يمكن القول أن هدفها الأساسي هو محاصرة النفوذ الأوروبي، وقطع الطريق أمام تعزيز نفوذه في مناطق نفوذه التقليدية، التي يعتقد الأوروبيون أنهم أحق بها لاعتبارات جغرافية وتاريخية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التنافس الاقتصادي المصلحي بين الجانبين، حول منطقة المغرب العربي بشكل عام، حيث أن المشروعات التي طرحت هي بالأساس، عبارة عن تنافس خفي وغير معلن بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة، خاصة أن هذين الطرفين ينظران إلى المنطقة باعتبارها سوقا للسلع الأمريكية والأوروبية، وموردا للاستثمار ومصدرا للطاقة والمواد الأولية.

وخلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، عملت الولايات المتحدة على منافسة النفوذ الأوروبي، فعملت خلال عام 1994 على إحداث "المجلس الأمريكي المغربي للتجارة والاستثمار"، والذي تم على إثره التوقيع على اتفاقية "إطار تعاون للتجارة والاستثمار" في 16 مارس 1995، وذلك لمنح بعد جديد للتعاون الاقتصادي الثنائي (ولد القابلة، 2005، بدون رقم صفحة)، ثم عادت الولايات المتحدة واقترحت بعد "عملية برشلونة" التي طرحها الاتحاد الأوروبي بثلاث سنوات عام 1998، مشروع "الشراكة الأمريكية مع الدول المغاربية" (المغرب ـ تونس ـ الجزائر) والتي عرفت بمبادرة "إيزنستات" وهي تتمحور أساسا على تحرير التجارة، وتطوير القطاع الخاص، والإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغاربية، وتطوير الاستثمارات (حمزة، 2011، ص126)، والتي طرحها "ستيوارت إيزينستات" نائب وزير التجارة الأميركي الأسبق في يوليو 1998 في تونس .

وفي العقد الأخير، حاولت الولايات المتحدة فرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بشكل متزايد، متجاهلة في بعض الأحيان مصالح القوى الأوروبية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا؛ على سبيل المثال، خلال حرب العراق 2003، اتخذت الولايات المتحدة قرارًا منفردًا بغزو العراق دون دعم كامل من حلفائها

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

الأوروبيين، وهو ما أثار خلافات حادة بين واشنطن وبعض العواصم الأوروبية مثل باريس وبرلين، بينما كانت فرنسا وبريطانيا تؤيدان نهجًا أكثر حذرًا وركزتا على الحلول الدبلوماسية، كان الموقف الأمريكي يميل إلى التدخل العسكري المباشر، وهو ما جعل الولايات المتحدة القوة الرئيسية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط سياسيًا وأمنيًا. كما سعت الولايات المتحدة إلى زيادة نفوذها في إفريقيا على حساب التأثير الأوروبي التقليدي؛ ففي 2015، أطلقت الولايات المتحدة برنامج "الاستثمار في إفريقيا" (AGOA) وتعهدت بتقديم مساعدات استثمارية كبيرة لدول القارة، مستفيدة من النمو الاقتصادي في إفريقيا ومنافسة القوى الأوروبية التي كانت تسيطر تاريخيًا على الموارد الطبيعية في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة كانت أكثر دعمًا لمبادرات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، مثل برنامج مكافحة الإرهاب في منطقة النيجر ومالي، في حين كانت القوى الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا تقدم جهودًا دبلوماسية وعسكرية أكثر تقليدية.

أخيرًا، وفي ظل التحولات الجيوسياسية المستمرة، تُظهر العديد من الأحداث كيف أن الولايات المتحدة تستخدم قوتها الاقتصادية والعسكرية لفرض سيطرتها على مناطق كانت تاريخيًا تحت النفوذ الأوروبي؛ في الوقت الذي تسعى فيه أوروبا إلى الحفاظ على علاقاتها مع حلفائها التقليديين في آسيا وأفريقيا، تسعى واشنطن إلى تعزيز وجودها في تلك المناطق عبر تحالفات جديدة مثل تحالف "الرباعية" (Quad) مع الهند واليابان وأستراليا، مما يقلص من مساحة التأثير الأوروبي في تلك المناطق. بهذه الطريقة، يمكن القول إن الولايات المتحدة تسعى بشكل مستمر لتعزيز نفوذها عبر العالم من خلال تحالفات استراتيجية وتدخلات مباشرة، مما يؤدي إلى تراجع وتفكيك بعض النفوذ التقليدي للقوى الأوروبية في مناطق حيوية مثل الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

- **مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان:**

لقد أصبحت الديمقراطية، نظريا على الأقل، شرطا لعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح مسؤولو وزارة الخارجية وأجهزة الأمن القومي، يعملون على تشجيع التحول الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان، وقد شهدت قضايا التحول الديمقراطي وصون حقوق الإنسان تصاعداً ملحوظاً في سلم أولويات الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ إذ غدت هذه الملفات عنصراً جوهرياً في الخطاب الانتخابي الرئاسي، ومحوراً ثابتاً في الاستراتيجيات التي تنتهجها أجهزة السياسة الخارجية الأمريكية في تفاعلاتها الدولية ، كما يؤكد السرد التاريخي لتوجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وجود ترابط بين سياستها الخارجية من ناحية، والترويج للديمقراطية من ناحية أخرى.

إن انفراد الولايات المتحدة بقيادة النسق العالمي الجديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، له أكبر الأثر بشأن تعميق مفهوم الديمقراطية، وفق المفهوم الغربي لها القائم على الليبرالية، وبذلك أصبح من المتعين – وفق الرؤية الأمريكية– أن تتحسس جميع النظم السياسية في العالم، طريقها نحو التحول الديمقراطي، حتى تعتبر من وجهة نظر الولايات المتحدة، نظما سياسية ديمقراطية (غلاب، 2005، ص354)، وقد رفعت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النسق العالمي الجديد، شعار الديمقراطية لتحقيق مصالحها على مستوى العالم كله، وعلى أثره منحت لنفسها حق

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). 21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

التدخل في أي مكان من العالم لفرض الديمقراطية، حتى وأن استلزم ذلك استخدام القوة، من خلال ما يعرف بـ "حق التدخل الإنساني"، ويتم ذلك تحت مبررات مختلفة، يأتي في مقدمتها العمل على حماية النظم الديمقراطية أو القضاء على نظم ديكتاتورية.

وبعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أكد الرئيس السابق "بوش الابن" أن العالم لن يكون بشكل آمن من الإرهابيين حتى يصبح الشرق الأوسط مكانا آمنا للديمقراطية، فقد تكونت قناعة لدى إدارة "بوش الابن" بأن تحول الأنظمة العربية والإسلامية إلى نظم ديمقراطية سوف يقضى على الإرهاب، وبالتالي يحسن وضع الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه القناعة لا تستند إلى أي دليل مادي، بل أن الديمقراطية في الشرق الأوسط ستأتي في الغالب بحكومات إسلامية، غير راغبة في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتتجلى المعضلة التي تواجهها الإدارة الأمريكية عند دفعها بمسارات التحول الديمقراطي في العالم العربي في احتمالية بروز نظم سياسية منتخبة ذات سقف تعاوني منخفض مع واشنطن، مقارنة بالمرونة التي تبديها الأنظمة السلطوية التقليدية، حيث تدعم القراءة الاستقرائية لتاريخ المنطقة هذا التوجه؛ إذ غالباً ما تسفر التجارب الانتخابية التنافسية عن تصدر القوى ذات المرجعية الإسلامية للمشهد السياسي، مما يضع المصالح الأمريكية أمام تحديات جيوسياسية معقدة؛ كما أشارت استراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2002، إلى الربط بين مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وذلك بوصف الصراع في العالم بين أيديولوجية الإرهاب وأيديولوجية الديمقراطية، وأن الولايات المتحدة ستقوم بالدفاع عن الحرية في العالم، من خلال التحدث بصراحة عن انتهاكات الكرامة الإنسانية، وجعل الحرية وتطوير المؤسسات الديمقراطية من الموضوعات الرئيسية في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، واستخدام المساعدات الخارجية لتعزيز الحرية، وضمان مكافأة الدول التي تتقدم في الديمقراطية عن الخطوات التي تتخذها في هذا الصدد (كمال، 2013، ص7).

وتأكيداً على هذا المنحى، تُظهر الوثائق الرسمية المعاصرة لوزارة الخارجية الأمريكية، لا سيما الخطة الاستراتيجية المشتركة (2022–2026)، أن الدبلوماسية الأمريكية المعاصرة تضع مجابهة التحديات الجيوسياسية وحماية الأمن الاقتصادي كأولويات قصوى يتم تمريرها وإسنادها عبر قنوات تعزيز الحكم الديمقراطي وتجديد التحالفات الدولية، وهو ما يُبرز التداخل الوثيق والتوظيف المتبادل بين اعتبارات القيم والمصالح في النسق الراهن لصناعة القرار الأمريكي (وزارة الخارجية الأمريكية، الخطة الاستراتيجية المشتركة، 2022، ص 15).

- **ضمان أمن إسرائيل:**

حظيت مسألة أمن إسرائيل منذ قيامها، بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية طيلة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتعززت هذه الأهمية في الحسابات الأمريكية نتيجة لتطور الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط، فالدعم الأمريكي لإسرائيل يعد أمر ثابت في السياسة الأمريكية، والتزمت به الإدارات الأمريكية المتعاقبة، على درجات متفاوتة من إدارة إلى أخرى، ويعود سبب ذلك كون إسرائيل رصيدا استراتيجيا كبيرا واستثمارا رابحا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فالوجود الإسرائيلي في

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). 21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

الشرق الأوسط يمثل أهمية حيوية للمصالح الأمريكية، وينظر إليها على أنها، قدرات مضافة للقدرات الأمريكية في المنطقة، وهناك ما يشبه تطابق المصالح .

وتعد إسرائيل المتلقي الأكبر للدعم السنوي المباشر، من الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا واقتصاديا، إذ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية، معونات لإسرائيل تقدر حوالى 3 بليون دولار مساعدات مباشرة سنويا، والتي تساوى حوالى خمس المعونات الأمريكية الخارجية لجميع دول العالم، إضافة إلى أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل لا تقتصر على حجم ما يقدم من مساعدات، بل يتعلق أيضا بشكل وإجراءات تقديم هذه المساعدة، وهو ما يعكس درجة الاهتمام الأمريكي بإسرائيل، فبينما تتلقى الدول الأخرى المدعومة من الولايات المتحدة، المساعدات في شكل قطاعي على أقساط ربع سنوية، فإن إسرائيل تتلقى هذا الدعم السنوي كاملا ومقدما في بداية السنة المالية كل عام، كذلك فإن جميع المتلقيين للمعونة العسكرية الأمريكية، يطلب منهم ويشترط عليهم، أن ينفقوا هذه المعونة على المنتجات الأمريكية من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بشراء منتجاتها، باستثناء إسرائيل التي لها مطلق الحرية في استعمال 25% من هذه المعونة العسكرية لتطوير صناعتها العسكرية الذاتية، ولتطوير أنظمة التسلح لديها، وتتيح لها الحصول على أرقى وأحدث أنواع الأسلحة والمعلومات التي لا تتيحها لحلفائها في الناتو (ميرشامير، ووالت، 2006، ص ص8-9). وقد طورت الولايات المتحدة علاقاتها من خلال التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل حتى بلغت مستويات متقدمة جدا، جعلت من إسرائيل ركنا في منظومة الأمن القومي الأمريكي (التقرير الاستراتيجي العربي، 2005، ص188)، فقد شكلت إسرائيل نقطة الارتكاز للسياسة الأمريكية، فهي على الدوام محدد رئيس لعلاقات واستراتيجيات الولايات المتحدة في المنطقة (الشميري، 2014، ص ص366-367).

2.1.4. المصالح الأمنية والعسكرية:

تعد المصالح الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من العوامل الأساسية التي تشكل سياستها الخارجية وتوجهاتها الاستراتيجية؛ حيث تسعى الولايات المتحدة إلى حماية أمنها القومي وضمان استقرار مناطق نفوذها، وذلك من خلال تطوير قدراتها العسكرية وتعزيز تحالفاتها مع الدول الحليفة؛ وتعكس هذه المصالح التحديات العالمية المتزايدة، مثل الإرهاب، التغيرات الجيوسياسية، والصراعات الإقليمية. فمنذ انتهاء الحرب الباردة، تغيرت الاستراتيجية الأمريكية باتجاه تعزيز مكانتها العالمية، وبقائها القطب المهيمن، بما يحفظ لها قيادة العالم، كما أن تطورات الموقف، وما تلا الحرب الباردة، وما أدى إليه المشهد من تهديد للمصالح الأمريكية، فرضت على الولايات المتحدة أن تتحرك في إطار يخدم مصالحها، وبما يتماشى مع التغيرات العالمية بعد الحرب الباردة. وفي إطار السعي نحو تحقيق مصالحها، بات واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تسعى في شأن مسألة الترتيبات الأمنية والعسكرية، من خلال تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة، وكذلك محاربة المد الأصولي.

- **تعزيز التواجد الأمريكي:**

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة بطرق مباشرة وغير مباشرة، من أجل تعزيز وجودها في المناطق الحيوية من العالم، فالوجود العسكري الأمريكي يصب في خانة تأمين المصالح

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

الحيوية، وتحقيق الأمن القومي الأمريكي الشامل؛ وقد أخذ الوجود العسكري الأمريكي يتزايد، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أسهمت في إحداث تغيرات جذرية عميقة، في الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية الأمريكية العالمية، دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية على أن تنتشر في جميع مناطق العالم، لتحقيق أمنها القومي الشامل. إن تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في مختلف أنحاء العالم يمثل جزءًا محوريًا من استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة. هذا التواجد يهدف إلى تحقيق عدة أهداف أساسية:

1. **الردع العسكري**: وجود القوات الأمريكية في مناطق استراتيجية يسهم في ردع الأعداء المحتملين؛ هذا الوجود يشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية الردع، حيث يؤدي إلى تقليل احتمالات التصعيد العسكري من قبل الدول المعادية، على سبيل المثال، القوات الأمريكية المنتشرة في أوروبا وآسيا تهدف إلى تعزيز الأمن ضد التهديدات من دول مثل روسيا وكوريا الشمالية (مكتب وزير الدفاع الأمريكي، 2022).

2. **حماية الحلفاء**: التواجد العسكري يعزز من أمن الحلفاء والشركاء الدوليين؛ فالولايات المتحدة تقدم ضمانات أمنية للحلفاء مثل دول الناتو واليابان وكوريا الجنوبية، مما يسهم في استقرار هذه المناطق، هذه السياسة تعزز من التحالفات العسكرية وتساهم في بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد.

3. **تأمين الممرات البحرية**: تحرص الولايات المتحدة على حماية الطرق البحرية الحيوية، مثل مضيق هرمز وباب المندب، لضمان تدفق التجارة العالمية وحماية مصالحها الاقتصادية، هذا التواجد البحري يساعد في مواجهة التهديدات من الدول غير المتحالفة، التي تشكل خطرًا على الملاحة.

4. **مكافحة الإرهاب**: التواجد العسكري يسهم في جهود مكافحة الإرهاب، من خلال تنفيذ عمليات عسكرية واستخباراتية تستهدف الجماعات الإرهابية، فالعمليات الارهابية في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبرز أهمية التواجد الأمريكي في مكافحة الإرهاب والتطرف (وزارة الدفاع الأمريكية، 2020).

5. **تعزيز النفوذ الدبلوماسي**: وجود القواعد العسكرية يسهم في تعزيز النفوذ الأمريكي على الأصعدة الدبلوماسية والاقتصادية، فالوجود العسكري يوفر للولايات المتحدة أدوات ضغط في المفاوضات الدولية، كذلك فإن العلاقات العسكرية تعزز من فرص التعاون الاقتصادي وتبادل المعلومات مع الدول الحليفة.

- **محاربة المد الأصولي:**

أصبح الإسلام السياسي المتطرف، من أبرز المعضلات التي تواجه السياسة الأمريكية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فهو من الموضوعات التي لا يوجد حولها اجماع أو اتفاق استراتيجي في السياسة الأمريكية، وقد شكل هذا الموضوع أبرز القضايا الجدلية حول الشرق الأوسط.

فالإسلام السياسي المتطرف بالمفهوم الغربي، يمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، التي تستخدمها مجموعة يطلق عليها الإعلام الغربي "الإسلاميون المتطرفون"، الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). 21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

عن ديانة فقط، وإنما هو نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي، يصلح لبناء مؤسسات الدولة، وقد برز التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية بقوة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، وذيوع مبدأ تصدير الثورة، وأعادته للأذهان بأبعاده الأيديولوجية والبشرية، وفي تلك الفترة تصاعدت وثيرة العداء بين الولايات المتحدة والإسلاميين (الشاهر، 2009، ص ص 204- 205). ومع بروز ظاهرة الإرهاب كواحدة من أكثر القضايا السياسية أهمية في الولايات المتحدة الأمريكية، لاقترانه بالظاهرة الإسلامية من طرف عدد من المسؤولين والمعلقين السياسيين الأمريكيين، فقد تضاعف قلق الرأي العام الأمريكي من الإسلام السياسي، عقب تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك في 16 فبراير 1993، والذي أدين بنتيجته عشرة إسلاميين، بتهمة خوض "حرب مدنية إرهابية" ضد الولايات المتحدة الأمريكية، مما كان له أثر كبير في تعميق مخاوف الأمريكيين، حيال التهديدات الأمنية المرتبطة بالإسلاميين (جرجس، 2004، ص177). ونتيجة لأحداث سبتمبر2001، وما نتج عنها من تفجيرات شهدتها مدينتي "نيويورك" و"واشنطن"، والتي استهدفت برجي التجارة العالمية، ووزارة الدفاع (البنتاغون)، اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية التحدي، ووضعت الإرهاب ضمن أولويات سياستها الدولية الواجب التصدي لها، لأنها تتوقع أن العديد من الجماعات المسلحة في العالم، أصبحت تستهدف المصالح الأمريكية، نتيجة سياستها الدولية الجديدة، التي تتسم بالهيمنة على العالم. ففي العقدين الأخيرين من القرن الواحد والعشرين، كانت الولايات المتحدة في مواجهة مستمرة ضد المد الأصولي، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001؛ حيث بدأ ذلك بالتدخل العسكري في أفغانستان للقضاء على "القاعدة"، ثم تلاه غزو العراق عام 2003، ما أدى إلى ظهور تنظيم "داعش" الذي نشط في أجزاء من العراق وسوريا وليبيا فيما بعد؛ حيث ركزت الولايات المتحدة في محاربتها على الجوانب العسكرية عبر ضرب الجماعات الإرهابية، مثل "القاعدة" و"داعش"، لكنها أيضًا سعت إلى مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة من خلال استراتيجيات أمنية وإنمائية، مثل مكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم الدول المتضررة من التطرف؛ ورغم النجاحات العسكرية، فإن السياسات الأمريكية تعرضت لانتقادات بسبب آثارها غير المباشرة، مثل تصاعد العنف والفوضى في بعض المناطق.

3.1.4. المصالح الاقتصادية:

إن القوى العظمى، تسخر أهدافها الاستراتيجية والأيديولوجية والسياسية، خدمة لمصالحها الاقتصادية، ووفقا لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل جاهدة بطرق مباشرة وغير مباشرة، من أجل تعزيز وجودها، بالمناطق الحيوية في العالم خدمة لمصالحها، لذلك فهي مهتمة أشد الاهتمام، بإيجاد حلفاء اقتصاديين (خصوصا) في الدول النامية، أو تلك السائرة في طريق النمو. وكانت الاستراتيجية تعمل على ضرورة تأمين طرق وإمدادات النفط، فضلا عن تعزيز التجارة والاستثمار، للحصول على النصيب الأعظم من التجارة الدولية.

- **تأمين طرق وإمدادات النفط:**

انتقلت الاستراتيجية الأمريكية تجاه ملف الطاقة من حيز الإدارة التكتيكية للأزمات إلى حيز الهيمنة البنيوية على المصادر

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). 21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

العالمية؛ وذلك نتيجة لتراكم الدروس المستفادة من اختلالات العرض والطلب منذ حقبة السبعينيات. إن تراجع الكفاية الإنتاجية الذاتية في مواجهة الاستهلاك المتسارع قد حوّل "تأمين المنبع" من خيار اقتصادي إلى ضرورة جيوسياسية، استدعت حضوراً أمريكياً فاعلاً ومباشراً في مناطق الإنتاج الرئيسية لضمان استقرار النظام الطاقوي العالمي.

ودأبت على اتباع ما عرف بـ "مبدأ كارتر"، الذي استحدث للمؤسسة العسكرية دورا محوريا في التصدي لتهديد تدفقات النفط، كما أنها اتخذت موقفا معاديا من سياسات منظمة "أوبك"، التي ترمي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب من النفط، بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين، ثم سمحت بامتداد الأداة العسكرية الأمريكية، وراء منابع النفط ومسارات تجارته أيا كانت، خصوصا بعد أن حددت إدارة "بوش الابن"، النفط كمصلحة "قومية استراتيجية" للدولة الأمريكية، وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة تكاد تنفرد بـ "مفهوم خاص لتأمين النفط"، لا تشاركها فيه غيرها من القوى الدولية المنافسة، حيث لا يقتصر ذلك المفهوم على مجرد البحث عن مصادر النفط، وتأمين طرق الوصول إليها، وإنما يشمل أيضا حماية تلك المصادر، من الأخطار أو التهديدات القائمة والمحتملة، والحفاظ على استقرار أسعار النفط، ومنع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلك المصادر والاستحواذ عليها (شبانة، 2012، ص ص80-81).

إن طرق التأمين والإمدادات النفطية، يعد من ضمن المصالح المهمة للسياسة الأمريكية، حيث يكون الجانب الاقتصادي جزءًا محوريًا من تشكيلات الليبرالية والعسكرية الأمريكية على العقود المتعددة. على سبيل المثال، أثرت الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى عام 1990 كجزء من جهودها وثبات تدفق النفط من الكويت، بعد غزو العراق الذي هدد الموارد الحيوية للطاقة العالمية. كذلك، فإن مضيق هرمز يعد خيارًا لنقل النفط من دول الخليج، يعتبر أحد أبرز النقاط الاستراتيجية التي تحرص الولايات المتحدة على تأمينها، حيث نشرت قواتها البحرية في المنطقة، حيث جاء الغزو العراقي ضمن سلسلة من المبادئ التي تؤمن بأهمية النفط في القرار الاستراتيجي. كما أن تصريحات الادارات الامريكية المتعاقبة عبر عقود تؤكد التركيز على النفط بوضوح، على سبيل المثال لا الحصر تصريح الرئيس السابق "جورج بوش الأب" خلال حرب الخليج الأولى عندما قال إن "العدوان العراقي يهدد مصادر الطاقة الحيوية ولألغام". كما تعهد وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" في عام 2019 بأن تلتزم الولايات المتحدة بخطوط حماية الملاحة البحرية المتحركة، في إشارة إلى أهمية تأمين طرق امدادات النفط.

- **تعزيز التجارة والاستثمار:**

تحظى التجارة الخارجية بأهمية بالغة في السياسة الخارجية الأمريكية، وتمثل المصالح الاقتصادية محددا هاما للسياسة الخارجية الأمريكية، وتأتي أهمية هذه المصالح، باعتبار أن الولايات المتحدة تمثل أكبر دولة صناعية، وأكبر اقتصاد في العالم، وتحتاج آلتها الصناعية إلي قدر كبير من المعادن، لا تتوافر كلها على الأراضي الأمريكية، مما يجعلها تنظر إلى استيراد ما ينقصها من الخارج، كما تسعى الولايات المتحدة للبحث عن أسواق، لتصدير منتجاتها في ظل المنافسة الدولية، وإلى تطوير قطاع أعمالها واستثماراتها في الخارج.

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). 21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

إن تعزيز التجارة والاستثمار كان ولا يزال أحد أهم المصالح الرئيسية للسياسة الأمريكية، حيث يعتبر جزءاً أساسياً من استراتيجية الولايات المتحدة الاقتصادية في العصر الحديث. حيث تسعى الولايات المتحدة من خلال تعزيز التجارة إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم، كما أن تعزيز الاستثمار يعد محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، ويسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة مستوى الرفاهية داخل الاقتصاد الأمريكي. فقد عملت الولايات المتحدة على إبرام عدد من الاتفاقيات التجارية المهمة التي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري وتقليل الحواجز الجمركية. أحد أبرز هذه الاتفاقيات كانت اتفاقية "USMCA" اتفاقية (الولايات المتحدة والمكسيك وكندا) التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2020، وقد حلت هذه الاتفاقية محل اتفاقية "NAFTA"(اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، وكانت تهدف إلى تعزيز التعاون التجاري بين الدول الثلاث، وهو ما ساهم بشكل كبير في زيادة حركة التجارة والاستثمار في هذه المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، ركزت الولايات المتحدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعد أحد الركائز الأساسية لسياساتها الاقتصادية. في هذا السياق، سعت الحكومة الأمريكية إلى تحسين بيئة الأعمال في البلاد من خلال خفض الضرائب وتبسيط الإجراءات التنظيمية. في فترة رئاسة "دونالد ترامب"، كان (قانون خفض الضرائب والوظائف) لعام 2017 من أبرز السياسات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه، حيث تم خفض الضرائب على الشركات الكبرى لتشجيعها على الاستثمار في الولايات المتحدة. وفي عهد الرئيس "جو بايدن"، استمرت الولايات المتحدة في التأكيد على أهمية تعزيز التجارة والاستثمار كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية العالمية. وفي قمة مجموعة السبع التي عُقدت في عام 2021، صرح "بايدن " قائلاً: "نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون التجاري على الصعيد العالمي لضمان عدم تفوق الاقتصادات الكبرى على حساب الاقتصادات الصغيرة، ولدعم الديمقراطيات في العالم". هذه التصريحات تعكس مدى اهتمام الولايات المتحدة بتوسيع شراكاتها الاقتصادية مع حلفائها الدوليين. كما أكدت وزيرة التجارة الأمريكية، "جينا ريموندو"، في تصريحات لها في 2022 على ضرورة تعزيز العلاقات التجارية مع دول حليفة ومواجهة التحديات العالمية من خلال تطوير شراكات اقتصادية مستدامة، وأضافت أن الولايات المتحدة بحاجة إلى توسيع أسواقها لتقوية اقتصادها الداخلي وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. لكن، رغم هذه السياسات، تواجه الولايات المتحدة بعض التحديات في مجال التجارة والاستثمار، المنافسة التجارية التي نشأت مع الصين في عام 2018، والتي تسببت في فرض تعريفات جمركية متبادلة، تعد واحدة من أبرز التحديات التي أثرت على حجم التبادل التجاري بين البلدين. ومع ذلك، لا تزال الصين من أكبر شركاء التجارة للولايات المتحدة، ويواصل الطرفان الحوار بشأن القضايا التجارية والاقتصادية الكبرى. بالتالي، يمكن القول إن تعزيز التجارة والاستثمار تبقى مصلحة أساسية في السياسة الأمريكية، من خلال اتفاقيات التجارة، السياسات الضريبية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما تسعى الولايات المتحدة إلى تحفيز الاقتصاد المحلي ودعم النمو العالمي. على الرغم من التحديات

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

التي قد تطرأ بين الحين والآخر، فإن التجارة والاستثمار يظلان من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وزيادة رفاهية مواطنيها.

5. وسائل تنفيذ السياسة الأمريكية:

يقصد بالوسيلة، الأداة التي تستخدم لتنفيذ أو تحقيق أهداف السياسة الخارجية وخططها، لأي دولة من الدول، وعند دراسة السياسة الخارجية لأية دولة، لابد من معرفة الوسائل المتوافرة للدولة، ومدى إمكانية استعمالها (شمبش، 2008، ص339)، ويتطلب لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، استعمال مجموعة من الآليات والأدوات والوسائل، فضلا عن الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، فأهمية أدوات السياسة الخارجية، لا تنبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، ومحددا لمسار ومعالم تلك السياسة (سليم، 1998، ص91)، ومن وسائل السياسة الخارجية التي – عادة – ما تكون متوافرة للدولة: الأدوات الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية، إلا أن استعمال هذه الوسائل، يعتمد على مدى استغلال صانعي القرار لهذه الوسائل، في تنفيذ خطط السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها ومصالحها (شمبش، 2008، ص339). ومن الممكن أن تستخدم الدولة وسيلة واحدة معينة، أو قد تستخدم أكثر من وسيلة واحدة، وقد تستخدم جميع الوسائل بنفس الوقت، من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها (صالح، 2010، ص ص147–174). وتُعد السياسة الأمريكية واحدة من أكثر السياسات تأثيراً في الساحة الدولية، حيث تعتمد الولايات المتحدة على مجموعة متنوعة من الوسائل لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، لتشمل هذه الوسائل الدبلوماسية، والاقتصادية والأمنية والعسكرية، مما يعكس شمولية النهج الأمريكي في التأثير على الأحداث العالمية. حيث تتراوح استراتيجيات التنفيذ بين استخدام القوة الناعمة لتعزيز النفوذ الاقتصادي، إلى القوة الصلبة من خلال التدخلات العسكرية، سنستعرض في هذه الفقرة الأدوات والأساليب التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق رؤيتها في العالم، بالإضافة إلى تحليل فعالية كل وسيلة وتأثيرها على العلاقات الدولية. حتى يتم فهم الديناميكيات التي تحكم السياسة الأمريكية وكيفية تفاعلها مع مختلف القوى العالمية. وفي ضوء ذلك سنعرض في هذه الفقرة، وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وفق الآتي:

1.5. الأدوات الدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية من أهم أدوات السياسة الخارجية، والتي تضعها الدول علي رأس قائمة وسائلها لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي، فالدبلوماسية هي فن وإدارة وتنظيم العلاقات الخارجية للدولة، والتفاعل بين دولة وأخرى، بقصد التمثيل الدبلوماسي أو التفاوض في أحد الجوانب التي تهم إحدى الدولتين، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الأدوات، مثل شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي (سليم، 1998، ص92). وبذلك فإن استخدام الدبلوماسية كأداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية، تؤدي إلى نتائج قد تكون إيجابية في كثير من الأحيان، وتؤدي إلى علاقة أو ارتباط أكثر دواما، سواء كانت في صورة اتفاقيات طويلة المدى، أو تلك التي كثيرا ما تكون المساعدات الخارجية

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). 21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

من أحد الأطراف المشتركة في الاتفاقية عمودها الفقري، أو في صورة أحلاف يغلب عليها الطابع العسكري (شمبش، 2008، ص341). فالدبلوماسية كمجال من مجالات العلاقات بين الدول، لم تعد محصورة في المجال السياسي (المعنى الضيق)، بل أصبحت تشمل بالمعنى الواسع جوانب أخرى اقتصادية، وثقافية، وأمنية.. إلخ، فالمعنى الضيق للعلاقات الدبلوماسية تختزل في العلاقات الرسمية والسياسية بين الحكومات، أما المعنى الواسع للدبلوماسية فهو لا ينفي التفسير الضيق، وإنما يتجاوزه من حيث إدخال مجالات جديدة في إطار العمل الدبلوماسي (فودة، 1971، ص ص17–19)، فالعلاقات الدبلوماسية وإن تميزت بالعلاقات السياسية ووسائل حمايتها، فإن حجمها وأهميتها تتحددان، بحجم وأهمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والأمنية والتاريخية في أغلب الأحيان، وهكذا يمكن القول بأن العلاقات الدبلوماسية بين الدول، إنما تتحكم فيها وتوجهها عوامل وقوى عميقة، تتداخل في تشكيلها معطيات يقدمها التاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والثقافة، والسياسة .

وحيث أن الولايات المتحدة واحدة تعد من أبرز القوى الكبرى في العالم، فقد استغلت في سياستها الخارجية مجموعة متنوعة من الأدوات الدبلوماسية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية. هذه الأدوات تشمل مجموعة من الأساليب التي تتراوح بين الحوار المباشر مع الدول، إلى استخدام الضغط الاقتصادي والعسكري، وكل أداة منها تلعب دورًا مهمًا في تعزيز مكانة الولايات المتحدة على الساحة العالمية. ومن أبرز هذه الأدوات الدبلوماسية الرسمية، التي تُعتبر العمود الفقري للسياسة الخارجية الأمريكية. حيث تستخدم الولايات المتحدة هذه الأداة من خلال السفارات والقنصليات، وكذلك عبر المفاوضات المباشرة بين الحكومات. على سبيل المثال، كان الاتفاق النووي الإيراني الذي أُبرم في 2015 مثالًا حيويًا على الدبلوماسية الرسمية، حيث تم التوصل إلى حل بين الولايات المتحدة والدول الكبرى من جهة، وإيران من جهة أخرى، للحد من طموحاتها النووية مقابل تخفيف العقوبات. كذلك المساعدات الخارجية تُعتبر أداة دبلوماسية هامة أيضًا بالتداخل مع الادوات الاقتصادية والعسكرية، حيث تقدم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية للعديد من الدول في العالم. هذه المساعدات تساهم في تعزيز علاقاتها السياسية والأمنية مع الدول المتلقية، مما يتيح لها القدرة على التأثير في القرارات السياسية والاقتصادية لتلك الدول. على سبيل المثال، تقدم الولايات المتحدة مساعدات كبيرة لكل من إسرائيل ومصر، وذلك لضمان استقرار المنطقة والتعاون في مكافحة الإرهاب. أما الدبلوماسية العامة، فهي تركز على التأثير في الرأي العام في دول أخرى. حيث تحاول الولايات المتحدة عبر هذه الأداة تحسين صورتها وتعزيز قيمها الديمقراطية والحرية في الخارج. ومن أبرز الأمثلة على ذلك برامج التبادل الثقافي التي تنظمها الحكومة الأمريكية، مثل برنامج فولبرايت، الذي يتيح للطلاب الأجانب الدراسة في الولايات المتحدة، مما يساهم في بناء جسور من التفاهم الثقافي بين الشعوب. ومن الأدوات الدبلوماسية الأخرى التي تستخدمها الولايات المتحدة هي الضغط الدبلوماسي، الذي يتمثل في تحريك المواقف الدولية من خلال الأمم المتحدة أو الضغط على الدول الأخرى عبر منصات متعددة الأطراف. على سبيل المثال،

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

فرضت الولايات المتحدة ضغوطًا على كوريا الشمالية من خلال عقوبات دولية بهدف إجبارها على التخلي عن برنامجها النووي.

وأخيرًا، تستخدم الولايات المتحدة المفاوضات متعددة الأطراف، وهي أداة دبلوماسية تتيح لها لعب دور رئيسي في حل القضايا العالمية. على سبيل المثال، كان اتفاق باريس للمناخ في عام 2015 نتيجة للمفاوضات بين أكثر من 190 دولة، وكانت الولايات المتحدة جزءًا من هذه الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ. حيث تظهر هذه الأدوات بشكل جلي، كيف يمكن للولايات المتحدة استخدام تنوع الأساليب الدبلوماسية لتحقيق أهدافها، سواء عبر التحاور المباشر أو الضغط الاقتصادي والعسكري، وكل أداة من هذه الأدوات تساهم في تشكيل السياسة العالمية وفقًا للمصالح الأمريكية، مما يعكس مرونة الاستراتيجية الأمريكية وقدرتها على التكيف مع التحديات العالمية المتغيرة.

وفي هذا السياق التطبيقي للأدوات الدبلوماسية، تشير الخطة الاستراتيجية المشتركة لوزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية (2022–2026) إلى صياغة نسق دبلوماسي مرن يدمج بين القوة الناعمة والمصالح الجيوسياسية الحيوية، مما يعكس مرونة الاستراتيجية الأمريكية وقدرتها على التكيف مع التحديات العالمية المتغيرة بالاعتماد على مادة وثائقية رسمية ترسم ملامح هذا التحرك المعاصر (U.S. Department of State, Joint Strategic Plan, 2022, p. 20)."

1.1.5. الأدوات الاقتصادية:

تعد الأدوات الاقتصادية من بين الوسائل المهمة، التي تستخدم في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، فالإمكانيات الاقتصادية للدولة، تعد من أهم المقومات الأساسية في تكوين قوتها القومية، وبالتالي تشكل أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية (العاني، 1981، ص73)، وتشمل الأدوات الاقتصادية كل الأنشطة، التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية، أو لأي وحدات دولية أخرى، كإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات، وتبادل الثروة والمعاملات المالية، وإعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية (سليم، 1998، ص92). حيث يعد الوضع الاقتصادي للدولة، من العوامل المؤثرة تأثيرا مباشرا وقويا، في علاقاتها مع الدول الأخرى، فالعامل الاقتصادي يلعب دورا رئيسيا في العلاقات الدولية، فمن ناحية يمكن اعتبار القدرة الاقتصادية، أداة من أدوات السياسة الخارجية، حتى تستطيع الدولة عن طريق الوسائل والأدوات الاقتصادية أن تقنع أو تكافئ أو تعاقب الدول الأخرى، ومن ناحية أخرى فإن القوة الاقتصادية أساس للقوة العسكرية (شمبش، 2008، ص350)، وقد ازدادت أهمية الأدوات الاقتصادية، في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وتنفيذ مصالحها، بالتوازي مع العامل العسكري في تشكيل نمط القوة في العلاقات الدولية، لاسيما تأثيرها الواضح في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية (الرمضاني، 1979، ص185)، فالموارد الموجودة في الدولة تعد واحدة من بين أسباب قوتها السياسية داخليا وخارجيا على حد سواء، وتأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها

من موارد في داخل أرضها وخارجها أيضا (النعيمي، 2013، ص ص318-319).

وبناء عليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أول قوة اقتصادية في العالم، وذلك بفضل استثمارها الجيد لمواردها الطبيعية والمؤهلات البشرية، وما تتميز به من تطور تكنولوجي، فضلا عن تنظيمها الرأسمالي المحكم، حيث استفادت من مجموعة عوامل بهدف السيطرة على السوق العالمية، فهي تمتلك أقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه على الأقل من حيث الحجم، أي اقتصاد آخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، ونتيجة لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية العامل الاقتصادي، فإنها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي على نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة "الجات")، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية (توفلر، 1990، ص ص104-105).

2.1.5. الأدوات العسكرية والأمنية:

إن الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الأعظم، تأتي في مقدمة الدول الأكثر استخداما للقوة، أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهدافها ومصالحها، وقد خاضت سلسلة من الحروب منذ مطلع القرن العشرين إلى اليوم، من أجل هذه الأهداف، وعقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، تصاعدت في الولايات المتحدة الأصوات الداعية إلى استخدام القوة، ليس من أجل تحقيق الأمن القومي الأمريكي المباشر، بل بسبب ما تدعيه من رسالة عالمية، تدعو إلى تغيير أوضاع العالم، وإجبار الدول والشعوب على اتباع اختياراتها السياسية والاقتصادية والحضارية، فقد برزت إلى العالم أفكار المحافظين الجدد، الداعية إلى تغيير الأنظمة وترتيب موازين القوى الدولية والإقليمية، بما يلائم سياستها وسياسة حلفائها، وظهرت أفكار من نوع الحروب الاستباقية والحروب الوقائية، للقضاء على أية أخطار محتملة أو حتى وهمية، حالية أو مستقبلية، يمكن أن تهددها أو تهدد حلفائها، ومن أجل ذلك فقد بدلت الكثير من تشريعاتها الوطنية، وعملت على إيجاد مفاهيم دولية جديدة، تسمح باستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بذرائع كثيرة من أجل تحقيق الاستقرار وفق منظورها الوطني.

وهكذا فقد أصبحت، الموضوعات العسكرية والأمنية في مقدمة الاهتمام الأمريكي، كما أصبح توافق الدول ومعارضتها لهذه المطالب مؤشرا دقيقا على سلامة العلاقات أو توترها، وتنطوي عبارة "بوش الابن"، التي أطلقها عقب أحداث سبتمبر على هذا المعنى، فقد وضع العالم في خانتين لا ثالث لهما، بالقول "معنا أم ضدنا"، في إشارة واضحة إما للانضمام لسياسته العدوانية، أو الاستعداد لتلقي العقاب الأمريكي. حيث تعد الأدوات العسكرية والأمنية الأمريكية حجر الزاوية في استراتيجيتها العالمية، حيث تعتمد عليها بشكل كبير لتحقيق مصالحها الأمنية والسياسية، سواء عبر التدخلات العسكرية المباشرة أو من خلال التعاون مع حلفائها أو بناء وجود دائم في مناطق استراتيجية حول العالم؛ فمنذ الحرب العالمية الثانية، استخدمت الولايات المتحدة هذه الأدوات لفرض هيمنتها في

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

الساحة الدولية، وردع التهديدات، وضمان استقرار النظام العالمي الذي تهيمن عليه؛ فقد بدأت الولايات المتحدة في استخدام التدخلات العسكرية المباشرة، كأداة رئيسية في سياستها الخارجية، وكان أبرز مثال على ذلك غزو العراق عام 2003، تحت ذريعة وجود أسلحة دمار شامل، حيث قادت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًا للإطاحة بنظام صدام حسين، في خطوة كانت تهدف إلى تغيير النظام السياسي في الشرق الأوسط وتعزيز الأمن الأمريكي؛ كذلك جاء التدخل في أفغانستان في عام 2001، كرد مباشر على هجمات 11 سبتمبر. إلى جانب التدخلات العسكرية المباشرة، تعتمد الولايات المتحدة على التحالفات العسكرية مع الدول الحليفة لضمان قدرتها على الرد على التهديدات الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، يعد حلف الناتو أحد أبرز تحالفات الولايات المتحدة العسكرية، فمنذ تأسيسه في عام 1949، كان حلف الناتو أداة حيوية لاحتواء التهديدات السوفيتية في الحرب الباردة، ولا يزال يشكل جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا؛ كما شهدت الولايات المتحدة تدخلات مشتركة مع حلفائها في مناطق مثل البوسنة ويوغوسلافيا في التسعينات، وكذلك في أفغانستان بعد عام 2001.

كما تعتمد الولايات المتحدة أيضًا على الوجود العسكري الدائم في مناطق استراتيجية لضمان مصالحها وتعزيز استقرار مناطق العالم التي تهمها، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية في مناطق متعددة مثل الخليج العربي وكوريا الجنوبية، وهي جزء من استراتيجيتها في ردع التهديدات المحتملة، مثل التهديد الإيراني في الشرق الأوسط أو التهديد الكوري الشمالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ هذا الوجود العسكري يمكنها من التدخل بسرعة في أي أزمة إقليمية والحفاظ على تأثيرها في تلك المناطق. كما أن المساعدات العسكرية أيضًا تمثل أداة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية، حيث تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية للعديد من الدول الحليفة حول العالم، سواء في شكل أسلحة أو تدريب للقوات المسلحة. على سبيل المثال، تقدم الولايات المتحدة مساعدات ضخمة إلى إسرائيل ومصر، بهدف تعزيز الأمن في الشرق الأوسط وضمان التعاون في مواجهة التهديدات الإقليمية، كما تسهم هذه المساعدات في تعزيز قدرات الدول الحليفة على التعامل مع التهديدات الأمنية المتنوعة. ومن الأدوات العسكرية الحديثة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بشكل متزايد هي الطائرات بدون طيار (الدرونز)، هذه الطائرات تتيح للولايات المتحدة تنفيذ ضربات دقيقة ضد أهداف إرهابية دون الحاجة إلى تدخل قوات برية، حيث استخدمت الولايات المتحدة الطائرات بدون طيار في باكستان واليمن والصومال بحجة ضرب قادة تنظيم القاعدة، وهو ما يعد جزءًا من سياستها المعلنة بالحرب العالمية على الإرهاب، حيث تعد هذه الأداة استراتيجية فعالة في تقليل المخاطر على الجنود الأمريكيين وتوجيه ضربات مؤلمة للجماعات المناوئة لها ولسياستها. كما تلعب العمليات الخاصة دورًا حيويًا أيضًا في السياسة العسكرية الأمريكية، تتمثل هذه العمليات في تنفيذ مهام سرية وغير تقليدية بواسطة وحدات مثل قوات دلتا والقبعات الخضراء، وهي مكلفة بمهمات خاصة مثل جمع المعلومات الاستخباراتية أو القضاء على قادة التنظيمات الإرهابية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك عملية قتل أسامة بن لادن

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

في 2011، حيث نفذت وحدة نافي SEAL Team 6 عملية ناجحة في باكستان وأسفرت عن قتل زعيم تنظيم القاعدة، في واحدة من أبرز العمليات العسكرية الأمريكية في العقدين الأخيرين. وفي عصرنا الحالي، أصبحت الأنظمة الدفاعية المتطورة مثل الدرع الصاروخي جزءًا من الأدوات العسكرية الرئيسية، حيث تقوم الولايات المتحدة بنشر أنظمة الدفاع الصاروخي في مناطق متعددة مثل أوروبا الشرقية وآسيا لمواجهة تهديدات صاروخية من دول مثل إيران وكوريا الشمالية؛ هذه الأنظمة تشكل جزءًا من استراتيجية أوسع لحماية الأمن الوطني والدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة.

وأخيرًا، تُعتبر الحرب السيبرانية من الأدوات العسكرية الحديثة التي تستخدمها الولايات المتحدة لحماية مصالحها الأمنية؛ حيث تواجه الولايات المتحدة تهديدات متزايدة من الهجمات الإلكترونية التي تشنها دول مثل روسيا والصين، مما جعل الولايات المتحدة تقوم بتطوير قدرات دفاعية هائلة في هذا المجال، إضافة إلى شن هجمات إلكترونية ضد أعدائها في بعض الأحيان. كل هذه الأدوات العسكرية والأمنية مجتمعة تشكل استراتيجية معقدة ومرنة تتيح للولايات المتحدة تحقيق أهدافها في مختلف أنحاء العالم. ومن خلال هذه الأدوات، تواصل الولايات المتحدة التأثير في مجريات الأحداث الدولية وحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية في عالم يتسم بالتعقيد والتحديات المستمرة.

6. النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- **تداخل القيم والمصالح**: تظهر النتائج أن القيم والمصالح تتداخل بشكل كبير في صياغة السياسة الخارجية، حيث تُستخدم القيم كأداة لتبرير المصالح.
- **استراتيجية نشر الديمقراطية**: تؤكد الدراسة أن نشر القيم الديمقراطية يُعتبر جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية، لكن غالبًا ما يتم اختيار الأماكن التي تتوافق مع المصالح الأمريكية.
- **النفوذ الاقتصادي**: تسعى الولايات المتحدة لتوسيع نفوذها الاقتصادي عبر اتفاقيات تجارية واستثمارات، مما يعكس أهمية المصالح الاقتصادية في سياستها.
- **تأثير الأمن القومي**: تُظهر النتائج أن الاعتبارات الأمنية غالبًا ما تأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية، مما قد يتناقض أحيانًا مع القيم الإنسانية.
- **التحالفات الدولية**: تؤكد الدراسة على أهمية التحالفات الاستراتيجية، حيث يتم بناء الشراكات مع دول تتوافق مع المصالح الأمريكية رغم عدم تطابقها الكامل مع القيم الديمقراطية.
- **استجابة للأزمات**: تُظهر النتائج أن استجابة الولايات المتحدة للأزمات الدولية غالبًا ما تكون مدفوعة بمزيج من القيم والمصالح، مما يعكس توازنًا ديناميكيًا.
- **تغير الديناميات العالمية**: تُظهر النتائج أن تغيرات في موازين القوى العالمية تؤثر على كيفية توازن الولايات المتحدة بين القيم والمصالح.

الاقتباس: البكباك، مفيد خليفة. (2026). دوافع السياسة الخارجية الأمريكية بين القيم والمصالح: دراسة في تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. *مجلة كلية الآداب جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal)*. *21*، 391–414.
https;//doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

- **الاستدامة والمرونة:** يُعكس نجاح السياسة الخارجية الأمريكية في قدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية، مما يدل على أهمية الاستدامة في تحقيق الأهداف.

7. الخاتمة والتوصيات:

من خلال ما سبق نجد أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة تختلف جذريا عما كان قبلها، ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات، أهمها التحولات التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية، مثل ظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية والإقليمية، وظهور الإرهاب والاعتماد الدولي. هذه الاعتبارات وغيرها، أدت بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة لأن تتمسك بالمصلحة الدولية أكثر من أي وقت؛ وكما أن أهداف السياسة الخارجية مرتبطة بالمصالح، فانه مهما اختلفت الإدارات المتعاقبة على سلطة الحكم، إلا أن الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها يتفقان فيها بالرغم من اختلاف الوسائل التي تحقق ذلك.

وقد خلصت الدراسة إلى أن في عالم اليوم، يمكن النظر إلى جملة من القضايا، التي ستلعب دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، ورسم علاقاتها مع غيرها من الدول، ومن أهمها ما يلي: الواقع الجديد للإمبراطورية الأمريكية، وانعكاس القضايا المستجدة مثل قضايا الإرهاب والإصلاح السياسي، ونزع أسلحة الدمار الشامل، ومقاومة الجريمة المنظمة، وقضايا البيئة والاحتباس الحراري ...إلخ. وبذلك يتضح أن السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بتوازن معقد بين القيم والمصالح؛ حيث تسعى الولايات المتحدة لتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما تدفعها مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية إلى اتخاذ قرارات قد تتعارض مع هذه القيم. حيث تشير الوقائع إلى أن الولايات المتحدة غالبًا ما تستخدم القيم كأداة لتعزيز مصالحها، مما يؤدي إلى تباين في المواقف تجاه دول مختلفة، فبينما تُظهر دعماً واضحاً للديمقراطيات الناشئة، نجد أن تحالفاتها مع الأنظمة الاستبدادية تتزايد عندما تتماشى مع مصالحها الأمنية؛ وبالتالي فإن فهم هذا التداخل بين القيم والمصالح يساعد على تفسير الكثير من سلوكيات الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

ختاماً، إن السياسة الخارجية الأمريكية تحتاج إلى إعادة تقييم مستمرة لتوازن القيم والمصالح، خاصة في ظل التحديات العالمية المتزايدة، مما يستدعي استراتيجيات أكثر تنسيقاً ووضوحاً لتحقيق أهداف طويلة الأمد تعكس كلاً من القيم والمصالح بشكل متوازن.

تضارب المصالح

يقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب في المصالح.

إقرار باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

يقرّ المؤلف بأنه لم يستخدم أي أدوات ذكاء اصطناعي في إعداد هذا البحث.

المراجع

بن دايخة، إبراهيم. (2009). *أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر.

بوقنطار، الحسان. (2000). *السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات*. شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع.

توفلر، ألفن. (1990). *حضارة الموجة الثالثة* (ترجمة عصام الشيخ قاسم). الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

جرجس، فواز. (2004). *الوطن العربي في السياسة الأمريكية*. في أدمون غريب وآخرون (محررون)، الوطن العربي والسياسة الأمريكية. مركز دراسات الوحدة العربية.

جرجس، فواز. (1997). *الأمريكيون والإسلام السياسي*. المستقبل العربي، (217).

الرمضاني، مازن. (1979). في عملية اتخاذ القرار السياسي. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 2(2).

السعيدي، أسامة مرتضى. (2011). *الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بعد الحرب الباردة*. دار مكتبات البصائر.

سلوم، باسل محمد. (2002). *المجمع الصناعي العسكري والإعلام الأمريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1990–2002* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية.

سليم، محمد السيد. (2004). *السياسات الأوروبية الأمريكية في الشرق الأوسط: توافق أم تعارض؟ كراسات استراتيجية، 14(145)*. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الشاهر، شاهر إسماعيل. (2009). *أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001*. الهيئة العامة السورية للكتاب.

شبانة، أيمن. (2012). النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد. *قراءات إفريقية*، 6(11)، 78–85.

شمبش، علي محمد. (2008). *العلوم السياسية*. دار الكتب الوطنية.

الشميري، عبد الغني نصر. (2014). *سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح*. منتدى المعارف.

صالح، محمد سالم. (2010). *القوة والسياسة الخارجية*. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، 1(6).

العناني، فكرت نامق. (1981). *سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953–1958*. دار الرشيد للنشر.

غلاب، سعيد حسين. (2005). *التطورات الراهنة في النظام الدولي وأثرها على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة.

فودة، عز الدين. (1971). *ما الدبلوماسية*؟ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

كمال، محمد مصطفى. (2013). *الرهان المراوغ: الجدل الأمريكي حول نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية (ملحق مجلة السياسة الدولية)، (194)*. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

منصور، ممدوح محمود مصطفى. (1995). *الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط*. مكتبة مدبولي.

ميرشامير، جون، ووالت، ستيفن. (2006). *اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية (ترجمة إبراهيم الشهابي)*. دار الفكر.

مكتب وزير الدفاع الأمريكي. (2022). استراتيجية الدفاع الوطني .
https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/10/12/fact-sheet-the-

biden-harris-administrations-national-security-strategy/

وزارة الدفاع الأمريكية. (2020). تقييم جهود مكافحة الإرهاب/https://www.defense.gov .

ولد القابلة، إدريس. (2005، 19 يناير). اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا. *الحوار المتمدن*، (1083). http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=30097

Rosenau, James N. (1974). Comparing foreign policies: Why, what, how. In James N. Rosenau (Ed.), Comparing Foreign Policies: Theories, Findings, and Methods. SAGE Publications.

U.S. Department of State, & U.S. Agency for International Development. (2022). Joint Strategic Plan (FY 2022–2026). Office of Management Strategy and Solutions.

Citation: Elbakbak, M. (2026). Determinants of U.S. foreign policy between values and interests: A study in post-cold war transformations. *Faculty of Arts Journal – Misurata University*, *21*, 391–414. https://doi.org/10.36602/faj.2026.n21.22

Determinants of U.S. Foreign Policy Between Values and Interests: A Study in Post-Cold War Transformations

*** Mofid Khalifa Elbakbak**

Faculty of Economics and Political Science, Department of Political Science, Libya

*m.elbakbak@misuratau.edu.ly

Received 27- 04 - 2026 **Accepted** 10- 06 - 2026 **Published Online** 12- 06 – 2026

Abstract

The international changes witnessed by the global system after the end of the Cold War and the collapse of the Soviet Union prompted decision-makers in the United States of America to reassess and reorganize their national interests and priorities. Despite the diverse viewpoints and ideas proposed in this regard, there is consensus on the necessity of advancing and reinforcing the role and position of the United States in the world. Additionally, the United States has been able to leverage both the United Nations Security Council and financial organizations to serve its strategic interests. The significance of this study arises from several considerations, most notably the widespread debate surrounding U.S. foreign policy in terms of its determinants, the means it uses to achieve its objectives, and its dominance in international relations since the end of the Cold War. The study aims to identify the features of U.S. foreign policy by clarifying the internal and external factors that shape its course, as well as the goals and interests that the United States seeks to achieve. It also addresses the key tools and methods it employs to reach these goals. The study's main problem revolves around the features of U.S. foreign policy, focusing on the nature of the variables that govern the framework of U.S. foreign policy-making. The study concluded that U.S. foreign policy in the post-Cold War period differs significantly from that of the preceding era. This is attributed to several factors, most notably the transformations in international relations, such as the emergence of new actors on the international and regional stage, the rise of terrorism, and increasing global interdependence.

Keywords: *Foreign policy; United States of America; Strategy; Cold War.*

© The Author(s), 2026. This work is licensed under CC BY-4.0